

تخريج طلاب الجامعة الدولية في بيروت

مراد: لإقرار قانون انتخابي عادل يعتمد النسبية الكاملة وبعدها انتخاب رئيس



مراد والمتخرِّجون

بدأية أدى الطالب عمر فرح النشيد الوطني، ومن ثم نشيد الجامعة، وكانت كلمة الطالبة فاطمة أحمد التي أثنت على «الجهد الذي تبذله إدارة الجامعة وأسأتنتها من أجل الدفع بالاطاب إلى سلم النجاح في الدراسة والحياة».

ثم كانت كلمة لمراد قال فيها: «في الوقت الذي نحفل فيه اليوم، بهذا الفوج من طلبة العلم، لا ننسى وضعنا الداخلي في لبنان، إذ أن الحالة التي وصلنا إليها، وهذه الأزمة السياسية التي تفاقمت وأدت لانتهيار المؤسسات الدستورية، وانعكست على الواقع الاقتصادي، ونخشى أن تمتد إلى الأوضاع الأمنية». لا بد لها من علاج سريع. وهذا العلاج يخصر بسرعة إقرار قانون انتخابي عادل يعتمد النسبية الكاملة. وبعدها انتخاب رئيس الجمهورية». وتابع: «في الوقت الذي نحفل فيه اليوم، بهذا الفوج من طلبة العلم، لا ننسى وضعنا العربي

«للتجواب مع دعوة بري الحوارية»

أحزاب البقاع؛ وحده خيار المقاومة يحمي لبنان



جانب من الاجتماع

البقاع -أحمد موسى

عقدت الاحزاب الوطنية والقومية في البقاع اجتماعها الدوري في مقر حزب الطاشناق في عنجر وتناولت الأوضاع السياسية الداخلية والاقليمية وقضايا المنطقة.

وأصدر المجتمعون بياناً هناوأ فيه اللبنانيين عموماً والمسلمين خصوصاً بعيد الفطر، كما توجهوا بالتهنئة الخاصة «بالذكرى العاشرة لانتصار تموز المدوي الأمتة». مؤكداً «أن هذا الانتصار على العدو الإسرائيلي هو إهداء من المقاومة إلى جميع اللبنانيين وكافة الشرفاء في العالم».

وأدان المجتمعون «الهجمة الإرهابية على بلدة القاع الأمتة»، ورواوا فيها «استهدافا لكامل الوطن من هذه الجماعات الإرهابية التكفيرية من دون أي تفرقة أو تمييز»، لافتين إلى ضرورة «اتخاذ خطوات عملية، من القوى الأمنية الشرعية اللبنانية لمكافحة الإرهابيين» ولا سيما في البلديات الحدودية.

وابدى المجتمعون تحفظا على

المظاهر المسلحة تحت تسمية «الامن الذاتي» وضرورة إعطاء «صلاحية ودور اكبر للبلديات والشرطة البلدية في تنظيم الوجود السوري ونسهيل عودة اللاجئين السوريين إلى بلدهم من الأمن العام اللبناني».

وأيّد المجتمعون «بـعمل إنجازات القوى الأمنية اللبنانية» وضرورة العمل على تسليحها وإعادة «تفعيل الهبة العسكرية الإيرانية المقدمة من دون أي قيد أو شرط»، وأنه «لم يبق أي مبرر قانوني أو سياسي لرفضها».

وناشد المجتمعون كافة القوى اللبنانية العمل على الاستفادة من «ثروة لبنان الطبيعية» ولا سيما «النفطية» للخروج من المازق الاقتصادية ولتحخيف الحمل عن كامل المواطن، خاصة في ظل عدم تصريف الإنتاج الزراعي ما زاد الوضع الاقتصادي سوءا.

وأكد المجتمعون «مبدأ الحوار للتوصل إلى الخروج من الأزمة السياسية التي تصف بـلبنان والعمل على التجاوب مع دعوة الرئيس نبيه بري إلى الحوار الالتماسية وضرورة انتخاب رئيس للجمهورية

توصلت أمس المواقف المشيدة بانتصار تموز على العدو الإسرائيلي. وفي هذا الإطار، اعتبر الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المقاومة الشيخ ماهر حمود، في بيان «أن العدو الإسرائيلي لم يكن ليتجرأ على هذا العدوان الغاشم لو لا الغطاء الدولي والعربي الذي تأنق له».

وقال: «ينبغي أن يكون واضحاً أن عدوان تموز كان الحرب الوحيدة التي يتخذ قرارها الأمريكي وينفذها الإسرائيلي، فيما كانت حروب إسرائيل السابقة تشن بقرار إسرائيلي وغطاء أمريكي، يعني عمليا أن هزيمة إسرائيل عام 2006 كانت هزيمة للقرار الأمريكي، لمشروع الشرق الأوسط الجديد، كما يسمونه».

وأكد «أن المقاومة انتصرت انتصاراً حقيقياً باعتبار العدو»، مشيراً إلى «أن بعض أخصام المقاومة لا يزالون يتكرون ذلك ويخفون من أهمية ما حصل ويركزون على الدمار الذي أحدثه العدو الصهيوني من دون الحديث عن خسائره التي لم يتكبد منها في تاريخ الكيان الصهيوني، ولا يتحدّثون عن الإعمار الذي أصحح كل شيء رغم أنهم سرقوا أمواله».

ورأي «أن الفتن المذهبية التي ترزح تحتها المجتمعات

البناء

قرض من البنك الدولي بقيمة 55 مليون دولار لمكافحة تلوث القرعون والليطاني

أعلن وزير البيئة محمد المشنوق موافقة مجلس أمناء البنك الدولي على قرض بقيمة 55 مليون دولار لمكافحة التلوث في بحيرة القرعون ونهر الليطاني ولاستكمال شبكات الصرف الصحي في زحلة والقرى المجاورة، بالإضافة إلى عنجر والمرج والقرى المجاورة.

وعلق المشنوق، في بيان، على حادثة نفوق أسماك في بحيرة القرعون وعودة الحديث عن موضوع تلوث بحيرة القرعون. ببقاظة عدة هي:
- التذكير بخصوص هذا البحيرة وأهميتها الوطنية ووضع التلوث فيها

- استعراض الخطوات التي قامت بها الإدارات المختصة للانتقال من الدراسات العلمية إلى الحلول العملية

- استعراض البيان في تظفته الثانية، الخطوات التي قامت بها الإدارات المختصة للانتقال من الدراسات العلمية إلى الحلول العملية، وجاء فيها:

من الدراسات التي استنادا إلى الدراسات 2011: تمّ إحصاء حوالي 120 دراسة تناولت بحيرة القرعون ونهر الليطاني.

في العام 2011: واستناداً إلى الدراسات أعلاه، أعدت وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطة إدارية لمكافحة تلوث البحيرة: طرحت هذه الخطة مجموعة حلول تتال مصادر التلوث الأربعة (أي النفايات الصلبة، المياه المبتذلة المنزلية، النفايات الحضرية، والمياه والبلديات، مجلس الإنماء والإعمار،

فرعون؛ وضع كازينو لبنان يتجه من السيئ إلى الأسوأ والإدارة ترد؛ نتمنى عليه الاهتمام بالقطاع السياحي وحمائيته

رأى وزير السياحة ميشال فرعون «أن ملف كازينو لبنان مهم جدا للسياحة اللبنانية حيث لاحظنا النجاح الكبير لمختلف الكازينوهات في العالم فيما وضع كازينو لبنان يتجه من السيئ إلى الأسوأ وإذا كان هذا الملف يخص وزارة السياحة فإنه يخص أيضا مصلحة الدولة وخزينةا والموظفين في الكازينو ومستقبل هذا المرفق».

أضاف: «إن وضع هذا الملف بين يدينا للتأكد على ضرورة تدخل المسؤولين لوضع حد لهذا التدهور الحاصل وضرورة اتخاذ الإجراءات السريعة باعتبار أن هذا الملف ليس سهلاً». تابع: «نحن كوزارة سياحة حاولنا منذ أكثر من سنتين لفت الأمل إلى هذا المرفق عبر كتب عدة فكان الرفض المطلق بشكل تهديد وكأن مجرد السؤال من وزارة السياحة ممنوع عليها». وأشار فرعون إلى أن «هذا الوضع لا يمكن أن يستمر لأن ذلك يؤدي إلى تراجع مداخيل الدولة اللبنانية منه والمقدرة بعشرات ملايين الدولارات مع علامة استفهام حول ما سيجري هذه السنة مع حصة الدولة وموضوع الموظفين الذين سيدخلون الملاك والوضع المالي لم يعد يتحمل ذلك المطلوب التدخل السريع خصوصا بعد موجة الإفصاح التي طالته».

وفي المقابل، صدر عن مكتب رئيس مجلس إدارة شركة كازينو لبنان حميد كريدية بيان جاء فيه: «بمزيد من الأسي والذمول، فوجئت شركة كازينو لبنان ش.م.ل. بمواقف وتصريحات مسيئة إلى الشركة وإلى كازينو لبنان صدرت عن معالي وزير السياحة والتنمية السياحية لبنان ميشال فرعون. إبان استقباله لناشر موقع لبنانون دبيبات Lebanon Debate السيد ميشال فتنيور. وفي هذا الصدد، نؤكد لمعالي وزير السياحة أن المخالفات المزعومة التي يتحدث عنها والتي سلمه ملفها ميشال فتنيور هي مجرد افتراءات وإذاعات وأهية، عارية من الصحة تماما. بني قسم منها على مستندات صار اجتزائها وأسيء تفسيرها، ضربت إلى فتنيور من وزارة السياحة بالذات»!

وأضاف البيان: «نطمئن معالي الوزير، وهو المؤتمن على وزارة مفترض أن تكون راعية لسياحة لبنان في لبنان والمرفق السياحية الرائدة فيه ككازينو لبنان، أنه وعلى أثر الشكوى الجزائية المقدمة من شركة كازينو لبنان لدى القضاء الجزائي المخصص على صيف معاليه، السيد ميشال فتنيور، بجرائم الفح والذم والتحقير والتهديد والتحويل وسواها، ادعت النيابة العامة الاستئنافية على صيف معالي وزير السياحة، ميشال فتنيور، بالجرائم المذكورة، والملف حاليا قيد الملاحقة لدى محكمة المطبوعات في بعبداء، ونحن على استعداد، في حال لم يسلم السيد ميشال فتنيور معالي الوزير نسخة عن الملف، لتزويده بالمستندات كافة التي تثبت ذلك».

وتابع البيان: «أما وبالإشارة إلى فترة السنتين التي يتحدث عنها معالي وزير السياحة فنذكره بما يلي:

- أن الإشكالات التي نشأت بين الشركة ووزارة السياحة كان

مخزومي: آفة الطائفية تعيق انتفاع اللبنانيين من الثروة النفطية

الاقتصادية لم يغير بشياً في شخص المواطن اللبناني الذي بقي على حاله، وهو لا يزال قادراً على أن يشكل أقوى لوبي في العالم»، محذراً من أن «التمسك بالرذيع السياسي والطائفي هو السبب الوحيد الذي يعيق تطور اللبنانيين».

وأكد أن «السياسيين الطائفي كانوا يحضرون ملف النفط والغاز على نار هادئة بعيداً عن الأضواء ليضغطوا في ريع الساعة الأخير باتجاه الحلول السريعة التي تؤمن مصالح جهات معينة وليس مصلحة البلد ككل»، مشيراً إلى أن «هذا الأسلوب سبق وحدث في باقي الملفات بدءاً من قانون الانتخاب مروراً بالاستثمار وصولاً إلى معظم الملفات التي تربط بمعيشة وحياة المواطن من كهرباء ونفايات ومياه وغيرها من الخدمات الضرورية».

وقال: «وضع البلد اليوم لا يزال غير محدد المعالم وغير مستقر سياسياً واقتصادياً بفعل ما يجري من أحداث في المنطقة. الأمر الذي ندعنا إلى الضضي بملف النفط والغاز لكي لا ننتظر ربع الساعة الأخير. نعمل اليوم على رفض تمرير الملفات كما كنا نحصل في الماضي، حيث كانت تؤخذ القرارات من خلال تسويات معينة ويبلغ بها، حتى أننا لم تكن ننقدّها بالشكل السليم لغياب الشفافية وجديّة التنفيذ، والدليل على ذلك هو اتفاق الطائف الذي لم ينفذ بشكل كامل رغم مرور 26 عاماً على إقراره».

أضاف: «فقرتنا تحريك ملف النفط والغاز، ونطمنا العديد من النشوات والمؤتمرات التي دعمتها العديد من وسائل الإعلام، ولأحظنا إصرار الشباب على التغيير، ورفضهم طرق التعاطي السائدة مع ملفات البلد الداخلية. إن أولى شرارات هذا الرفض ظهرت في الحراك الشعبي والوطني الذي برز مؤخراً في مواجهة ملف النفايات، وجملة من الملفات الحياتية».

وتابع: «هذا الحراك خير دليل على إمكانية التغيير. وقد لاحظنا جميعاً خلال الانتخابات البلدية كيف رفض السني استمرار نهج

لخارطة الطريق)».

وتابع: «آخر مشاريع القروض التي تمّ الموافقة عليها هو مشروع قرض بقيمة 55 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي لاستكمال شبكات الصرف الصحي في زحلة والقرى المجاورة، بالإضافة إلى عنجر والمرج والقرى المجاورة. وقد بدأنا العمل مع البنك الدولي على مرحلة ثانية للمشروع بقيمة 80 مليون دولار أمريكي».

وتناول البيان في تظفته تحليل مكامن القوة والتحديات للمرحلة المقبلة، مشيراً إلى «وجود إجماع واهتمام وطنيين في مسالة مكافحة تلوث بحيرة القرعون، وقد لاقى هذا الإجماع وهدا الاهتمام صدامها لدى الجهات المانحة التي أمنت التمويل اللازم لعدد كبير من المشاريع».

وتذكر البيان أن التحدي يكمن في أمور ثلاث:

- «بت موضوع التشغيل والصيانة للمنشآت القائمة والمستقبلية.

-إرغام المؤسسات الصناعية على الالتزام بالمعايير البيئية تحت طائلة الإقفال وسحب الرخصة، مع الإشارة إلى أن وزارة البيئة أعدت بالتعاون مع مصرف لبنان والبنك الدولي والحكومة الإيطالية برنامج دعم للصناع في هذا المجال (LEPAP).

- التشنّد في الرقابة ومنع التعديتات، والصرامة في تطبيق القوانين والأنظمة المرعية، بالتعاون مع المحامين العاملين البيئية وقضاة التحقيق في شؤون البيئة الذين تمّ تكليفهم استنادا إلى القانون 2014/251

سيبها تعنت وتبرؤ وزير السياحة على كسر قرار قضائي بمنع فتح صالة السفراء لصالح إحدى الشركات المنظمة لمسابقة جمال، والقاء الوم على إدارة كازينو لبنان بسبب تجرؤها بتنفيذ قرار قضائي ملزم!

إ-العراك القضائي بين شركة كازينو لبنان ووزارة السياحة (وهو جزء من «الملفات» التي زودها به فتنيور) تمّ حسمه لصالح شركة كازينو لبنان من قبل مجلس شورى الدولة!! وبالتأكيد إن معالي الوزير الذي يكّن كل احترام لأعلى سلطة قضائية إدارية في البلاد، لن يتنكر لهذا الواقع.

إن الإدارة الحالية لكازينو لبنان هي التي رفعت أرباح كازينو لبنان وهي بالتالي التي زادت مداخيل الدولة إلى مستويات قياسية، لم يسبق لها مثيل، ومساهمو كازينو لبنان يشهدون على ذلك. وعليه نطمئن معالي وزير السياحة إلى وضع كازينو لبنان المالي، لا سيما أن الإدارة الحالية قد سوت أوضاع جميع مستخدمي الكازينو بشكل تام على عكس تصريحات معالي الوزير.

وختم البيان: «كنا نتمنى على معالي وزير السياحة أن يمارس دور وزارته، ألا وهو رعاية مصالح لبنان والعمل على تشجيع السياحة في لبنان وصون مرفقه السياحية، وبالأخص كازينو لبنان، عوض اللجوء إلى مصادر مشبوهة ومعلومات خافتة، ومن أطراف سبق للفضاء أن ادعى عليها تحصيلاً لحقوق شركتنا المهدورة إعلامياً ومعنوياً وأمادياً».

زعاماته السنوية وكذلك الماروني والشيعي والأرمن والدروز. هذا تحديداً ما ترأهن عليه في ملف النفط والغاز، إذ إننا نعلم على جمع اللبنانيين، بعيداً عن اهتمامه الطائفية والمذهبية وتحريك المجتمع المدني للضغط على مستقبل شبائنا من الخراب. إن هذا الملف يعطي المواطن أملاً إضافياً بإمكانية تحسين وضعيه الاقتصادي والمعيشتي واسترجاع حقوقه، شرط المضي جدياً بعملية التغيير».

وأردف: «المستقبل ملك للشباب، والهدف من تحريكنا لملف النفط والغاز كان لتأكيد أن المستقبل بانتظار شبائنا في بلدهم والحول دون الهجرة وإعطاءهم الأمل الذي يمكنهم من تأمين حياة مستقرة في بلدهم، ولا يمكن أن يتحقق ذلك من دون تبني قضية قومية هي حماية الثروة الوطنية الموجودة في البحر. من هنا قربنا الحفاظ على هذه الثروة من خلال تشكيل لوبي شبابي ضابط، يسعى إلى وضع خطة استراتيجية منظمة وأهداف واضحة ويخوض الانتخابات النيابية سنة 2017، ويوصل إلى البرلمان الأشخاص الذين يحافظون على ثروتنا النفطية بما يؤمن مستقبلاً أفضل للبنانيين».

وقال: «نحن نرأهن تحديداً على نبهضة الشباب الذين إذا ما شكّلوا اللوبي بإمكانهم مواجهة السياسيين يدا بيد ورفع الصوت والمطالبة بحقوقهم».

وأكد أن «المجتمع المدني بإمكانه التغيير بعد أن فقدت الثقة بالدولة التي أصبحت شبه غائبة في ظل حكومة مشلولة، ووزراء يظهرون إلى العلن ليجتابألوا الاتهامات بالسرقه والتزوير، ومجلس نيابي يجتمع فقط ليعدّ نفسه وهو غير قادر على تأمين النصاب الانتخابي بإمكانه رئيس الجمهورية».

وقال: «أصبح من الواجب والضروري في المرحلة الراهنة أن تضع أيدبتنا في أيدي بعضنا لنغير الصورة النمطية السائدة عن اللبنانيين ولتغير واقعنا ومستقبلنا إلى الأفضل».

«الإنماء والإعمار»؛ 6 عروض لإنشاء مركز للطمر الصحي قرب مصب الغدير

أعلن مجلس الإنماء والإعمار، في بيان، أنّ جلسة عامة عقدت ظهر أمس في مقر المجلس، لفرض العروض المقدمة ضمن مناقصة مشروع إنشاء مركز موقت للطمر الصحي قرب مصب نهر الغدير. وقد ناقلت لجنة فرض العروض ستة عروض تمّ فتحها خلال الجلسة التي حضرها ممثلون عن العارضين إضافة الى عدد من الصحافيين ومن ممثلي الحراك المدني.

أما العروض التي تمّ تقديمها فهي من العارضين التالية أسماؤهم:
مجموعة معوض - أده / هيدرومار
شركة حنا خوري وإخوانه
شركة عبد الرحمن حورية
مجموعة مهبون / ميلاد أبو جبلي
شركة الجهاد للتجارة والتعهدات
شركة خوري للمقاولات
وقد تمّ خلال الجلسة فرض الغلافات الإدارية والفنية المقدمة ضمن العروض وبيقت الملفات المالية مخومة بانتظار إعداد اللجنة لتقرير بتوصيتها وعرضه على مجلس إدارة مجلس الإنماء والإعمار للبت بها تمهيداً لفتح العروض المالية، خلال فترة وجيزة، للشركات التي تستوفي الشروط الإدارية والفنية المطلوبة في ملف التلزييم.